إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/303
للنشر الفوري
29 يونيو 2015

خبراء الصندوق يختتمون زيارة إلى السودان

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

قام فريق من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد إيريك موتو بزيارة الخرطوم في الفترة من 14 إلى 25 يونيو لمناقشة التطورات على مستوى الاقتصاد والسياسات. وفي ختام الزيارة أصدر السيد لودويك إيراسموس، ممثل الصندوق المقيم في السودان، البيان التالي:

"عقد فريق خبراء الصندوق مناقشات مثمرة مع السلطات السودانية حول التطورات على مستوى الاقتصاد والسياسات. وسوف تستمر هذه المناقشات على مدار الأسابيع القادمة، بما في ذلك مناقشة إقامة برنامج جديد يراقبه الخبراء لعام 2015–2016 لدعم جهود السلطات في إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

"وقد تم إحراز تقدم كبير نحو استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي في السودان في أعقاب الصدمة الناجمة عن انفصال جنوب السودان. وعلى وجه التحديد، ساعد ضبط أوضاع المالية العامة وتقييد السياسة النقدية على تخفيض التضخم إلى أقل من 20% في شهر مايو 2015، وتضييق عجز الحساب الخارجي، ودعم النمو بنسبة 3.7% في عام 2014.

"ورحب الفريق بالتزام السلطات بالحفاظ على زخم الإصلاحات في عام 2015 والأعوام التالية. غير أن الآفاق لا تزال محفوفة بالتحديات، حيث تتأثر الإيرادات المرتبطة بالنفط سلبا بانخفاض أسعار النفط الدولية والصراع في جنوب السودان، الأمر الذي قد يؤدي إلى فجوات تمويلية في المالية العامة والحساب الخارجي. ولا تزال المصاعب المقترنة بالمعاملات المالية الدولية تلقي بأعبائها على النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت السياسات التوسعية الداعمة للزراعة إلى ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد. ومن الممكن أن تؤدي هذه التطورات إلى ضغوط رافعة للتضخم وسعر الصرف.

"ولمعالجة هذه التحديات، دعا الفريق إلى مواصلة التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال سياسات المالية العامة الرشيدة، مع إعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي والداعم للنمو وتعبئة الإيرادات الضريبية. كذلك أوصى الفريق بالحد من نمو السيولة بحيث يتبع وتيرة تتسق مع معدل التضخم المنخفض؛ والسماح بقدر أكبر من المرونة في سعر الصرف؛ وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بهدف تحسين مناخ الأعمال.

"وأقر الفريق بأن ضخامة رصيد السودان من الديون الخارجية والمتأخرات يعيق من إمكانية حصوله على التمويل الخارجي ويؤثر سلبا على آفاق التنمية، ويتفاقم الأمر نتيجة تأثير العقوبات الاقتصادية والمالية. ويؤيد الفريق استمرار السودان في جهود التواصل مع الدائنين للمساعدة في حشد الدعم اللازم لتخفيف أعباء الدين. كذلك رحب الفريق بمواصلة السودان التعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال السياسات والمدفوعات".